الحوكمة و الموازنة العامة للدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

بلواضح عبد العزيز
أستاذ مؤقت بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجلفة

ملخص:

أصبح إرساء قيم الحوكمة إطارا عاما يحكم المنظومة الخاصة بإدارة شؤون الدولة و المجتمع، كما بات التزام الدولة ومؤسساتها المختلفة بتلك القيم شرطا ضروريا و لازما لنفاذها إلى أسواق المال العالمية و الحصول على المساعدات التنموية.

و في إطار التنمية المستدامة التي تعتبر من أهم الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها، حيث تختلف السبل من دولة إلى أخرى لإدراك هذا المسعى بمساعدة منظمات ومؤسسات مالية عالمية ، من بينها البنك الدولي الذي ركز على مفهوم الحوكمة في الموازنة العامة للدولة ومحاربة الفساد المالي والإداري في القطاع العام الحكومي والقضاء على الفقر والرقابة على المال العام و البحث عن تحسين الأداءات المالية وذلك ترشيد النفقات العمومية .

Résumé :

Établir des valeurs de la gouvernance d'entreprise est devenu un cadre général régissant le système pour la gestion des affaires de l'Etat et la société, comme c'est l'engagement de l'Etat et ses diverses institutions à ces valeurs est une condition nécessaire et requis pour l'accès aux marchés internationaux de capitaux et l'accès à l'aide au développement.

Dans le contexte du développement durable qui est l'un des objectifs les plus importants poursuivis par les pays en développement à réaliser, le cas de différentes manières d'un pays à l'autre pour la réalisation de cette entreprise avec les organisations d'aide et les institutions financières internationales, y compris la Banque mondiale, qui axé sur le concept de gouvernance dans le budget de l'Etat et la lutte contre la corruption et le personnel administratif dans le secteur public de l'éradication de la pauvreté et le gouvernement et le contrôle des deniers publics et la recherche de l'amélioration des performances financières et la rationalisation des dépenses publiques.

مقدمة:

مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، وبالتحديد سنة 1989 و في سياق كتاباته عن طرق تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، قام البنك الدولي بتقديم مفهوم جديد هو GOVERNANCE ، ولقي هذا المصطلح الاهتمام الكبير من قبل المؤسسات الدولية و الإقليمية و المنظمات الأكاديمية والعلمية، حيث ترجم إلى عدة مصطلحات بالعربية و منها: الحوكمة والحكم الراشد و الحكمانية فمثلا اعتمدت المنظمة العربية للتنمية الإدارية لجامعة الدول العربية مصطلح الحكمانية، دائما وفي إطار التنمية الاقتصادية التي تعتبر من بين أهم الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها، حيث تختلف السبل من دولة لأخرى لتحقيق هذا المسعى و ذلك بمساعدة منظمات دولية متخصصة و مؤسسات مالية مانحة لتحقيق التنمية من أهمها البنك الدولي الذي ركز على مفهوم الحوكمة بشكل أساسي للقضاء على الفقر ومحاربة الفساد المالي والإداري مع أهمية إرساء مبادئ الشفافية و المشاركة و المساءلة في الإدارة الحكومية و عليه يمكن طرح التساؤل التالي : ما مدى فاعلية الحوكمة في إطار تحقيق التنمية المستدامة ؟

و للإجابة على هذا التساؤل من خلال هذا البحث و الإحاطة ببعض جوانب موضوع الحوكمة و دورها في دفع عجلة التنمية المستدامة حيث تقسم الدراسة إلى محورين :

المحور الأول : تعريف الحوكمة و معاييرها

- أولا: تعريف الحوكمة
- ثانيا: معايير و محددات الحوكمة

المحور الثاني : تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حوكمة الموازنة العامة

- أولا: دفع التنمية الاقتصادية
- ثانيا: تحقيق العدالة الاجتماعية

المحور الأول: تعريف الحوكمة و معاييرها

مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي وبداية التسعينات أصبح مصطلح أسلوب الحكم مصطلحا بارزا في خطاب المؤسسات الدولية المانحة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنذ ذلك الحين انتشر المصطلح في الدوائر المهتمة بمجال التنمية الاقتصادية والمجتمعية ومجال السياسات العامة، ورغم مرور أكثر من عقدين على طرح هذا المصطلح إلا أن هناك بعض التساؤلات التي قد يثيرها البعض حول معناه، وهل يمكن قبوله كمصطلح عالمي أم أن هناك بعض الاختلافات فيما يخص المعنى و المضمون وكيفية تطبيقه من بلد إلى آخر، وما هو الهدف للجهات المانحة خاصة البنك الدولي الذي طرح المصطلح لأول مرة، وهل له أهمية تحليلية، وما هو الانتقاد الذي يمكن أن يوجه إليه وهل من القبول أن تجعل المؤسسات المانحة مساعداتها مشروطة بالحوكمة، وهناك العديد من الكتابات التي قدمت هذا المفهوم، وتختلف اختلافا واضحا في تحديد معناه ومضمونه وبالتالي العوامل و الأسباب التي أدت إلى نشأته .

أولا: تعريف الحوكمة

أ- تعريف المصطلح في المؤسسات الدولية

يعتبر البنك الدولي من أهم المؤسسات الدولية المانحة وفي طرحه لهذا المصطلح للمرة الأولى عام 1989 في دراسة عن الأزمة الاقتصادية في قارة إفريقيا جنوب الصحراء، عرف الحوكمة تعريفا عاما على أنها : " ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة "، و مع بداية التسعينات حاول خبراء من البنك تطوير المصطلح وإعطاء تعريفات أخرى أكثر دقة، فذهبوا في دراسة أجروها عام 1992 إلى أن الحوكمة هي : " أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للدول من أجل عملية التنمية "[1]، واستخدم البنك كذلك مصطلح الحوكمة السيئة أو الحكم غير الرشيد Bad Governance للإشارة إلى بعض المميزات التي يتميز بها أسلوب هذا الحكم مثلا : شخصنة السلطة، عدم احترام الحقوق الأساسية للإنسان ، انتشار الفساد ووجود حكومة غير منتخبة ولا تخضع للمساءلة Accountability وعدم مشاركة المواطنين عن طريق ممثليهم في رسم السياسات العامة التي تهم الفرد و المجتمع[2].

و بمفهوم المخالفة فإن الحكم الراشد أو الحوكمة تتطلب تحقيق الطابع المؤسسي في عملية صنع القرار وتوفير الشفافية ودعم مبادئ المساءلة والمشاركة وحكم القانون و احترام الحقوق الأساسية للإنسان.

و يقترب هذا المفهوم وما دار حوله من التعريف الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام 1995 حيث اعتبرت أن أسلوب الحكم هو : " استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية "[3]، أما مفهوم الحوكمة وفقا للجنة المساعدات التنموية (* DAC) التابعة للمنظمة " إلى أن الحوكمة هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الضبط و الرقابة في المجتمع فيما يتعلق بإدارة موارده لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية "[4].

أما بنك التنمية الأسيوي فيعرف الحوكمة على أنها : " الإطار المؤسسي الذي يتفاعل المواطنون من خلاله فيما بينهم من جهة وفيما بينهم وبين الهيئات الحكومية من جهة أخرى "[5].

أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وضع تعريف أكثر شمولية ، فعرف الحوكمة بـ : " ممارسة السلطة الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع على كافة المستويات، ويشمل كذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم "[6].

و من ثم فإن مفهوم الحوكمة كما عرفه البرنامج المذكور يقوم على ثلاثة دعائم أساسية وهي [7] :

1. الدعامة الاقتصادية: وتتضمن عمليات صنع القرار التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية؛
2. الدعامة السياسية : وتتضمن عمليات صنع القرار المتعلق بصياغة وتكوين السياسة العامة؛
3. الدعامة الإدارية : وتتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات .

كما وضع نفس البرنامج تعريفا آخر للحوكمة: " بأنها تقوم على المشاركة و الشفافية و المساءلة ودعم سيادة القانون"، أما لجنة الحوكمة العالمية Global Governance Commissioning فتعرف الحوكمة على أنها : " مجموع الطرق التي يستخدمها الأفراد والمؤسسات والقطاع العام و القطاع الخاص في إدارة شؤونهم"، أما المعهد الوطني البريطاني فيبين أن

مصطلح الحوكمة أوسع من الحكومة وهو يتضمن التفاعل بين المؤسسات الرسمية وبين مؤسسات المجتمع المدني. ومن هنا فإن الحوكمة تشير إلى: " العمليات التي من خلالها تستخدم عناصر المجتمع القوة والسلطة والتأثير وتضع السياسات والقرارات التي تخص الحياة العامة والتطور الاجتماعي " [8].

ب- التعريفات الأكاديمية :

ظهرت الدراسات الأكاديمية لإعطاء مفاهيم وتعريفات خاصة بها، لتحديد الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا المصطلح الجديد الذي أتى به البنك الدولي وركزت الدراسات الأكاديمية على بعض الأبعاد التي طرحت في تعريفات المنظمات الدولية، فأظهرت بعض التعريفات عنصر التفاعل بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني كأحد العناصر الأساسية في التعريف بهذا المصطلح .

تعريف مورتن بوس Morten Boos : والذي اعتبر أن الحوكمة تهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة، ويتضمن بذلك المؤسسات الحكومية الرسمية و المؤسسات غير الرسمية التي تعمل في المجال العام، وفي نفس الإطار يأتي تعريف هرميت ألسن هانس Hermut Elsen Hans الذي اعتبر أن الحوكمة هي فن إدارة التفاعلات بين الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني، و ركزت هذه التعريفات على أن مفهوم أسلوب الحكم يتجاوز الحكومة أو الأجهزة الحكومية الرسمية[9] .

و تركز إسهامات أخرى على الأهمية التحليلية للمفهوم ويأتي على رأس هذه الإسهامات كتابات جوران هايدن Goran Hyden فمفهومه للحوكمة يرتبط بمفهوم النظام " Régime " ، أي أنه ينصرف إلى قواعد اللعبة السياسية وذلك يحدد مجموعة القواعد الأساسية التي تنظم المجال السياسي[10].

و بذلك يختلف المفهوم عن مفهومي الدولة و الحكومة كما أن المفهوم من وجهة نظره يحل مشكلة الفصل التعسفي بين الدولة والمجتمع لأنه يهدف إلى صياغة و إدارة مجموعة من القواعد التي تعمل في إطارها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني معا ، وهذه القواعد هي التي تترجم فيما بعد إلى دساتير وقوانين وتنظيمات إدارية .

و تحاول بعض الاتجاهات الأخرى وضع تعريف شامل للمفهوم عن طريق تحديد عدة مستويات له، فقد حدد أدريان ليفتويش Adrian Leftwich ثلاث مستويات للحوكمة [11] :

- المستوى الأول : مستوى هيكلي ينصرف إلى القواعد العامة التي تحدد توزيع السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع، وهو في هذا المستوى يتشابه مع جوران هايدن في مفهوم النظام بمعناه الذي يشير إلى مجموعة القواعد الحاكمة للعلاقات الاقتصادية و السياسية .
- المستوى الثاني : فهو مستوى سياسي ينصرف إلى القواعد الحاكمة للنظام السياسي، ويفترض أن تتسم الحوكمة في هذا المستوى بوجود نظام يتمتع بالمشروعية ويعتمد في سلطته على تفويض ديمقراطي من الجماهير و يقوم على مبادئ التعددية والفصل بين السلطات .
- المستوى الثالث : مستوى إداري يقتضي وجود نمط رشيد من الإدارة ووجود جهاز للخدمة المدنية يتمتع بالكفاءة والاستقلالية والشفافية و يخضع للمساءلة .

و بعيدا عن هذا الطرح الواسع لمفهوم الحوكمة يعتبر الدكتور مصطفى كامل السيد أن دراسة أسلوب الحكم، هي دراسة لعملية صنع القرار على أعلى المستويات وتبدو الأهمية الكبيرة لهذا الطرح في التأكيد على أن الحوكمة لا تقتصر في مضمونها على المعنى الإداري الفني الذي طرحه البنك الدولي بل هو في الأساس عملية سياسية تتعلق أكثر بأسلوب صنع القرار مستندا في ذلك على أنه إذا كانت القرارات لا تتخذ على نحو رشيد على أعلى مستوى فلن تجدي أية تنظيمات إدارية في تجنب أثارها السلبية[12] .

و يمكن استخلاص بعض الملاحظات من بعض تعاريف الحوكمة :

1. إن مفهوم الحوكمة لم يبدأ كمفهوم نابع من الحقل الأكاديمي رغم إشارة بعض الكتابات إلى الجذور القديمة للمصطلح، إنما كمفهوم طرحته المؤسسات الدولية المانحة و بالأخص البنك الدولي؛

2. إن الحكم الجيد هو تعريف العناصر التي تجعل الآليات والقواعد المؤسسية تتسم بالفاعلية كحكم القانون، الشفافية والمساءلة والمشاركة؛

3. رغم أن كل من مفهومي الحوكمة والديمقراطية يستخدمان أحيانا بنفس المعنى إلا أن الغرض السابق للمفهوم يبين أن هناك فرقا بين المصطلحين بحيث يمكن دراسة الحوكمة الجيدة بشكل مستقل عن الديمقراطية خاصة بمعناها الضيق المرتبط بالتعددية وتداول السلطة فهناك نماذج من دول غير ديمقراطية استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي واتسمت باستخدام المفهوم الواسع للحوكمة.

- ثانيا: معايير و محددات الحوكمة

يربط البنك الدولي مفهوم الحوكمة بتحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الإفريقية جنوب الصحراء بين متغيرين هما: كفاءة القطاع العام الحكومي والنمو الاقتصادي ، حيث تعتبر الحوكمة حسب طرح البنك بأنها الحالة التي تكون فيها الحكومة خاضعة للمساءلة وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة .

و قد حدد البنك ثلاثة معايير لهذا المفهوم وهي[13] :

- أسلوب إدارة المواد الاقتصادية و الاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية؛
- شكل النظام السياسي؛
- مدى قدرة القطاع الحكومي على صياغة وبلورة تنفيذ السياسات و القيام بالوظائف المكلفة بها .

إن الحوكمة تتطلب تحقيق الطابع المؤسسي لعملية صنع القرار وتوفير الشفافية ودعم مبادئ المساءلة و المشاركة وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان ، ومن جهة ثانية و وفقا للتعريف الذي وضعه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يقوم على مجموعة من المعايير أهمها :

- **المشاركة :**

لقد ظهر مفهوم المشاركة بمفهومها الواسع في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بشكل عام في المحافل الدولية و في إعلانات و قرارات الأمم المتحدة في فترة الستينات من القرن الماضي ، وبدأ يدخل هذا المفهوم في قاموس خبراء التنمية في أواخر السبعينات و إلى غاية بداية التسعينات بدأ التفكير من جديد في هذا المفهوم ، حيث عقد في شهر

فبراير من سنة 1990 بتنزانيا مؤتمر دولي عن المشاركة الشعبية في عملية صنع السياسات العامة للدولة و إحداث تنمية اقتصادية شاملة ، حيث ضم المؤتمر بعض الدول الإفريقية ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية[14]، ومع نهاية فترة الثمانينات وبداية التسعينات، حيث بدأ الاهتمام أكثر بأمور جديدة في أسلوب الحكم بإطلاق المصطلح الجديد من قبل البنك الدولي لمفهوم الحوكمة الذي يعكس التطورات والتحولات في السنوات الماضية، ويؤكد على أهمية مشاركة كل من القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسات العامة للدولة[15]، و المشاركة تعني أن يكون لكل المواطنين رأي في اتخاذ القرار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بدون أي تفرقة بينهم من أي نوع ، سواء كأفراد أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني .

- **سيادة القانون :** أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة والتطبيق دون تمييز، إذا فهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة بينهم وبين الدولة من جهة أخرى، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، بهدف تأمين العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا بتوضيح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.

- **الشفافية :** تعني حق أفراد المجتمع في معرفة الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات التي تعينه ، ومن الذي يتخذها، وفي أية ظروف تم ذلك ، وكيف تسير الموارد العامة ، ومن الذي يسيرها ، ومن أجل ماذا ؟ وبتعبير آخر هي توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها و إفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة ، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن تنشر هذه المعلومات بصفة علانية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة و الرقابة و المحاسبة ومحاصرة الفساد .

و يرى فيتو تانزي أن الشفافية تقوم على التمييز بوضوح بين القطاع الحكومي وباقي القطاعات ، وبموجبها تحدد الأدوار السياسية و الإدارية داخل الحكومة وفقا لآلية محددة يطلع عليها الجمهور وتحدد فيها المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة وكذلك بين السلطات التنفيذية والتشريعية و القضائية[16].

و بمعنى آخر فإن الشفافية في جميع مراحل إعداد الموازنة العامة تعد من العوامل الضرورية التي تمكن المواطن عبر ممثليه في البرلمان و المجالس المحلية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني بوجه عام ، من مراقبة عمل الحكومة ومحاسبتها ولهذا أصبح مقدار الشفافية التي تتسم بها الموازنة العامة للدولة إحدى المعايير الأساسية للحوكمة ، ودليل على حسن إدارة مالية الدولة جنبا إلى جنب مع محور فعالية السياسية المالية .

- **المساءلة :** هي الالتزام بتقديم سجل أو تقرير عن المسؤولية الموكلة، والمساءلة تعني أن الأفراد والمنظمات المكلفون بأداء أفعال أو نشاطات معينة يتم استجوابهم وتحميلهم لمسؤولية إنجاز هذه الأفعال، ويتم الحكم على هذه المسؤولية أو قياسها من خلال معايير واضحة أو معلنة، والمساءلة تعني تحميل الأفراد والمنظمات مسؤولية أدائهم بعد قياس هذا الأداء بأكثر الطرق الموضوعية الممكنة[17].

- تصنيف المساءلة : كما تعددت تعاريف المساءلة ، تعددت أيضا التصنيفات ، نذكر منها تصنيف المساءلة إلى مساءلة سياسية وإدارية ومالية [18] :

- المساءلة السياسية : هي مساءلة الحكومة بمعرفة الشعب عن المسؤوليات التي كلفت بها بمعرفة المواطنين ككل.

وهنا تمثل عملية الانتخابات الحرة العادلة التي تتيح إمكانية تغيير الحكومات إحدى الوسائل لتطبيق مفهوم المساءلة السياسية .

- المساءلة الإدارية : وتعني العلاقات الرأسية بداخل الجهاز الإداري أو النظام البيروقراطي الكلاسيكي وما يشتمل عليه من تحديد للأدوار والمسؤوليات والنظم والقوانين والتي تتيح قياس الأداء الإداري .

- المساءلة المالية : وتعني القدرة على بيان وتوضيح كيف تم تخصيص واستخدام الأموال والممتلكات والأصول العامة طبقا للقواعد والنظم والمبادئ المحاسبية المعمول بها وذلك خلال فترة زمنية محددة ، وكذلك الأسئلة والاستجوابات الموجهة إلى وزير المالية في البرلمان من طرف أعضاء لجنة المالية والميزانية .

و تصنف المساءلة كذلك إلى رسمية و غير رسمية [19] :

- المساءلة رسمية : وتعني المساءلة التي تتم عن طريق سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

و من ضمن آليات السلطة التنفيذية لتطبيق المساءلة الاعتماد على أجهزة رقابية متخصصة ومستقلة .

- المساءلة غير رسمية : و تعني المساءلة التي تقوم بها القطاعات غير الرسمية، مثل مؤسسات المجتمع المدني كالمنظمات غير الحكومية والصحافة .

و لتعميق مبادئ الشفافية و المساءلة في عمليات الموازنة، أوضحت اللجنة الرئاسية حول مفاهيم الموازنة في الولايات المتحدة في سنة 1968 أن الموازنة يجب أن تمُد الجمهور بالبيانات، خاصة قطاع الأعمال الخاص، و العمال، القطاع الزراعي، وذلك حتى يقيم المواطنين درجة رعاية الحكومة للمال العام وموارد الدولة، كما أوضحت أن المواطنين يجب أن يكونوا قادرين على المشاركة بالأفكار في القرارات الهامة التي تركز عليها الموازنة العامة، وأهمها : الكفاءة والفاعلية في البرامج الحكومية الرئيسية، و تقييم الحاجة إلى زيادة الضرائب وكذلك الفرص المتاحة لتخفيض بعضها، والسياسات المالية المصممة لدعم التقدم والرفاهية[20].

و بالإضافة إلى المشاركة وسيادة القانون، الشفافية والمساءلة كمحددات أساسية للحوكمة الرشيدة و التي تتفق عليها معظم الأدبيات ، جاء وضع بعض المحددات أو المعايير الأخرى للحوكمة الرشيدة من قبل المؤسسات التي تهتم بتقوية مؤسسات الحوكمة الاقتصادية مثل : بنك التنمية الآسيوي[21] الذي وضع معايير العدالة و المساواة، وحسن وسرعة الاستجابة ، والكفاءة و الفاعلية .

و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية[22] ، و التي رأت أن بالإضافة إلى المعايير الأولى هناك محددات لا تقل أهمية لتحقيق الحوكمة الرشيدة وهي : النظرة أو الرؤية الإستراتيجية و بناء التوافق .

و هناك دراسات أخرى ركزت على بعض المعايير منها [23] : المحاسبة والمساءلة، الاستقرار السياسي، نوعية تنظيم الاقتصاد والتحكم في الفساد، الرقابة و توازن السلطات .

- حسن وسرعة الاستجابة : أن تسعى المؤسسات المجتمعية إلى خدمة الجميع وتلبية حاجاتهم دون استثناء .

- بناء التوافق : هو القدرة على التوسط و التحكيم بين المصالح المختلفة و المتضاربة، من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع .
- الفاعلية و الكفاءة : الفعالية تهدف إلى توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد ، فالإدارة الفعالة باستطاعتها أن تساهم في تحقيق النمو ومحاربة الفقر، كما تستطيع أن تساهم في تحديد التوجيهات الجيدة ، وتقديم الخدمات الأساسية بأقل تكاليف .
- الرؤية الإستراتيجية: أن يمتلك القادة و الأفراد منظورا واسعا للحوكمة و التنمية البشرية ومتطلباتها .
- العدالة و المساواة : بمعنى إعطاء الحقوق بدون استثناء ، رجالا ونساء و الحصول على نفس الفرص بالتساوي، للارتقاء بالنوع الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية .

المحور الثاني : تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حوكمة الموازنة العامة

- أولا : دفع التنمية الاقتصادية

يعول كثيرا على الموازنة العامة ، وتفعيل قيم الحوكمة عبر عملياتها وإجراءاتها المختلفة، كدورا محوريا هاما في دفع وتطوير أداء منظومة التنمية الاقتصادية ، فالموازنة العامة هي المرآة العاكسة لدور الحكومة في المجتمع .

و من خلالها يمكن رصد وتحديد السمات الأساسية للاقتصاد الوطني ، خاصة فيما يتعلق بمدى قوة وسلامة المركز المالي للدولة و أوضاعها التنافسية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وبالتالي تصبح قوة مؤسسات الموازنة العامة وتفعيل قيم الحوكمة عبر عملياتها و إجراءاتها شرطا أساسيا وحاسما لدفع أداء منظومة التنمية الشاملة، فتفعيل آليات المساءلة في مؤسسات الموازنة من خلال وضع الأطر والممارسات الخاصة بالشفافية وسيادة القانون وزيادة المشاركة، وما يرتبط بذلك من تحسين واضح في إمكانيات التنبؤ بتوجهات السياسات العامة للدولة .

كلها أمور تسهم في تحسين المناخ العام للاستثمار وفي تهيئة البيئة المواتية للنمو ، فهي تزيد في مصداقية الحكومة كما ترسي قواعد واضحة وعادلة للمعاملات الاقتصادية في بيئة الأعمال ، وبالشكل الذي يحد من عدم التأكد بشأن البيئة الاقتصادية ، ويمكن دوائر ومنظمات الأعمال من الوقوف على نقاط القوة والضعف في بيئة الاستثمار، ويرفع من كفاءة الجهاز الإداري للدولة ويحسن مستوى الخدمات العامة فيرفع إنتاجية قطاع الأعمال ويحد من مخاطر الاستثمار.

هذا وتعد تهيئة مناخ الاستثمار والبيئة الاقتصادية على هذا النحو الركيزة الأساسية التي من شأنها أن ترفع مستوى الثقة والتنسيق والاعتماد المتبادل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص فتجعل دوائر الأعمال أكثر استقرارا وشفافية في معاملاتها بالشكل الذي يجعل الاقتصاد الوطني أكثر قوة ومرونة في نفس الوقت لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية، وعليه فتستقر السياسات الاقتصادية وتصبح الحكومة ومنظمات الأعمال أكثر قدرة على النفاذ إلى المؤسسات المانحة و أسواق التمويل الدولية فتقل المخاطر المالية التي تتعرض لها موازنة الدولة وهذه الأمور التي من شأنها أن تسهم بشكل كبير في دفع الاقتصاد الوطني نحو معدلات أعلى من الاستثمار والنمو والكفاءة الاقتصادية .

من خلال الدراسات والبحوث التطبيقية التي توضح تأثير حوكمة الموازنة العامة على تطوير الأداء الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، هناك بعض الأهداف الأساسية التي تعزز من خلالها حوكمة الموازنة العامة أداء النمو والتنمية الاقتصادية وهي على النحو التالي :

- الهدف الأول : تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أكدت العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية على الدور الهام للحوكمة وإرساء قيم الشفافية في المؤسسات العامة، خاصة منها الموازنة العامة للدولة، وما يرتبط بذلك من تفعيل المساءلة في مؤسسات الموازنة ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

في التقرير الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية الاقتصادية والذي قام بمراجعة العلاقة بين الشفافية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضح أن هناك علاقة طردية واضحة بين نوعية الحوكمة المؤسسية - والتي حددها التقرير بأنها رقم قياسي للتقييم النوعي لسيادة وسلطة القانون، وقوة النظام القضائي ومستوى الفساد وحقوق حملة الأسهم ومانحي الائتمان- وبين مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[24].

و من جهة أخرى أن هناك علاقة بين مستوى الشفافية و سلوك المديرين في صناديق الأسواق الناشئة، بحيث تستخدم أرقام قياسية لشفافية الحوكمة والشركات، ولقد وجد أن هناك اتجاه لتقليل الأصول والاستثمارات في الأسواق الأقل شفافية، وأن رفع مستوى الشفافية يقلل من اعتماد مديري الصناديق على سلوك المقاطعة فيما يتعلق بقرارات الاستثمار، وعليه فتحسين مستوى الشفافية يمكن أن يحسن نوعية قرارات الاستثمار.

و بالتالي فإن تفعيل قيم الحوكمة له تأثير مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي والنمو والاستقرار الاقتصادي، وأن الشفافية وسيلة فعالة لدفع الكفاءة و الفاعلية في المجالات الحكومية المختلفة و رفع مستوى الرفاهة الاقتصادية [25].

- الهدف الثاني : تيسير الوصول إلى أسواق المال الدولية

أوضح بعض المهتمين بمجال الشفافية في المالية العامة للدولة خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر المالية ووضوح الإستراتجية المالية في الأجل المتوسط، لها تأثيرات واسعة على دعم الثقة والمصداقية في الأسواق، حيث يمكن أن تقلل عدم التأكيد بشأن الأوضاع المالية العامة للحكومة وتؤدي إلى تحسين التقييم الائتماني للدولة، حيث وجد أن هناك علاقة طردية بين مصداقية الأسواق ممثلة بالتقييم الائتماني من ناحية وبين شفافية المالية العامة من ناحية أخرى، لتؤكد النتائج أهمية شفافية المالية العامة بالنسبة للتقييم الائتماني.

وعليه تبرز أهمية شفافية المالية العامة و موازنة الدولة ، وما يرتبط بها من تفعيل لقيم المشاركة وتحقيق فاعلية المساءلة على التقييم الائتماني للدولة و بالتالي على قدرتها وقدرة دوائر الأعمال أيضا على النفاذ لأسواق التمويل الدولية.

- الهدف الثالث : تعزيز حوكمة الشركات

تعني حوكمة الشركات بصورة مبسطة خضوع العلاقة بين مديري الشركات العامة و الخاصة والمنظمين من ناحية ، وبين المنظمين وحملة الأسهم من ناحية أخرى لقواعد وإجراءات مؤسسية تتسم بالوضوح والشفافية وبالشكل الذي يفعل

قنوات المساءلة ، ويضمن حقوق حملة الأسهم ،ويحمي صغار المستثمرين ، ويؤدي في النهاية إلى تعظيم المسؤولية الاجتماعية للشركة ويرفع في نفس الوقت من قدرتها على التوسع والنمو.

و تعرف كذلك على أنها أسلوب يتضمن مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها وغيرهم من الأطراف المعنية و أصحاب المصلحة بصور مختلفة فيها [26].

ولقد استقر الفكر الحديث على أهمية الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحسين الأداء الاقتصادي لقطاع الأعمال ودفع مسيرة النمو و التنمية في المجتمع من خلال [27] :

- تحسين قدرة المشروعات على الحصول على التمويل المحلي و الأجنبي؛
- إرساء قواعد واضحة للتعامل في بيئة الأعمال ، بالشكل الذي يعزز استقرار تلك البيئة ويدعم ثقة المستثمرين في أدائها ، ويمكنها في النهاية من جذب المزيد من الاستثمار المحلي و الأجنبي؛
- تعميق أسواق المال وزيادة قدرتها على تعبئة المدخرات وضخ المزيد من الاستثمار في الاقتصاد الوطني؛
- تعظيم المسؤولية الاجتماعية للشركة ، وحماية حقوق صغار المستثمرين و الحد من الممارسات الفاسدة في بيئة الأعمال؛
- دعم تنافسية الشركات بالأسواق المحلية و الأجنبية ،وبالشكل الذي يدفع الكفاءة الاقتصادية و يوسع قدرة تلك الشركات على التوسع و النمو وتوليد المزيد من فرص العمل و التشغيل .

- **المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات :**

نستعرض المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وتشمل خمسة نقاط وهي [28]:

1.حقوق المساهمين؛ 3.المعاملة المتكافئة للمساهمين؛ 5. دور أصحاب المصالح؛

2. الإفصاح و الشفافية؛ 4.مسؤوليات مجلس الإدارة .

إذا وفي ضوء الرؤية المتكاملة التي تستند إليها فكرة الحوكمة في إدارة شؤون الدولة و المجتمع ، فإن هناك علاقة تبادلية مترابطة بين حوكمة الشركات Corporate Governance ، وحوكمة الموازنة العامة و أن كلا منهما يدعم الآخر ، وبالتالي فإنه إذا كانت حوكمة الشركات تدعم منظومة النمو و التنمية في المجتمع ، فإن حوكمة الموازنة تدعم تلك المنظومة من خلال تعزيزها لحوكمة الشركات.

فلا يقتصر الترابط بين حوكمة الموازنة و حوكمة الشركات على الصعيد الفكري المنهجي فقط بل هو ترابط تطبيقي عملي أيضا حيث يأتي الترابط بينهما على الصعيد الفكري مستندا إلى :

- وحدة الهدف النهائي لكل من حوكمة الموازنة العامة وحوكمة الشركات ، والمتمثل في ضبط مسار التنمية المستدامة؛

- وحدة المنهج المستخدم لتحقيق الهدف، فحوكمة الموازنة في سعيها نحو ضبط مسار التنمية المستدامة تعمل على تأمين حقوق الفقراء وسماع أصوات المهمشين في قرارات وعمليات الموازنة العامة وضمان حصولهم على الفرص والموارد التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية ، ومنه تحقيق العدالة الاجتماعية و التوزيع العادل للثروة [29]؛

- تسعى حوكمة الشركات بدورها نحو تأمين حقوق الأقليات وصغار المستثمرين وعلى الجانب الآخر فإن حوكمة الموازنة تستند إلى أهمية تعزيز الترابط الاجتماعي في المجتمع وهو أمر وثيق الصلة بتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة التي تستند إليها حوكمة الشركات[30].

أما على الصعيد العملي فتأتي العلاقة التبادلية بين حوكمة الموازنة العامة وحوكمة الشركات مستندة إلى الركائزالآتية:

- أن حوكمة الموازنة العامة هي بمثابة حوكمة لدور الحكومة في المجتمع وهو الدور الذي تقتدي به الشركات وكل القطاعات الأخرى في المجتمع ، وتعتبره مرجعيتها الأساسية في تحديد مدى سعيها و التزامها بمعايير الحوكمة في تسيير شؤونها المختلفة؛

- أن حوكمة الموازنة العامة للدولة تعزز البيئة المواتية للاستثمار والنمو، فزيادة الشفافية المالية يكون لها تأثير على تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار، وبالتالي فهي تدعم قدرة الشركات على القيام بدورها وتعزز حوكمة الشركات. والتي إذا ما تحققت فإنها ترفع قدرة الشركات على النمو والاستثمار، وبالتالي تمد الموازنة بالإيرادات العامة و تمكنها من القيام بدورها تجاه المجتمع[31].

- أهمية تطبيق حوكمة الشركات نتيجة التوجه نحو اقتصاد السوق و الاعتماد المتنامي للمجتمع الحديث على الدور الهام للقطاع الخاص لإحراز التنمية المستدامة ، و تعمل حوكمة الموازنة بدورها على تفعيل هذا التوجه من خلال تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

- ثانيا : تحقيق العدالة الاجتماعية

يعتبر حصر الفساد والحد من ممارساته أهم العناصر التي تسهم الحوكمة في الموازنة العامة من خلاله في دعم وتحقيق العدالة الاجتماعية .

الفساد ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد ولها أسباب و تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وإدارية متعددة، ويعتبر الفساد أحد أهم المشاكل الدولية التي لا تعترف بالحدود الجغرافية بين الدول، وواقع الأمر أنه لا يوجد إجماع على تعريف شامل لهذه الظاهرة يحوي كافة أبعاده .

و يعتبر التعريف الذي وضعه البنك الدولي والذي يبين أن الفساد هو: استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة أو السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، وهو التعريف الأكثر رواجا من الناحية العملية ولاسيما بالنسبة للعاملين في حقول التنمية[32].

و يمكن القول أن الفساد هو النتيجة المباشرة لعدم تفعيل منظومة الحوكمة ، فغياب قيم الحوكمة يقترن بانتشار الفساد و ذيوعه في مؤسسات الدولة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الإدارية والعكس صحيح ، وبالتالي التوجه

العالمي نحو تقويض الفساد وتجفيف منابعه عاملا أساسيا ودافعا هاما من دوافع تبني المجتمع الدولي لمفهوم الحوكمة بأبعادها المختلفة[33].

و لقد قامت العديد من البحوث والدراسات قام بها مفكرين اقتصاديين ومنظمات دولية خاصة كالمنظمة الدولية للشفافية، حيث أثبتت أن قوة المؤسسات الحكومية و انخفاض مستويات الفساد يؤثران بالإيجاب على النمو الاقتصادي و المتغيرات الاقتصادية الأخرى، ومن بينهم الباحث ماورو[34] سنة 1995 بين من خلال استخدام مؤشر للفساد ابتداء من أوائل الثمانينات أن ارتفاع مستوى الفساد يقترن بانخفاض في مستوى الاستثمار ، وبالتالي توصل إلى أن الفساد يؤثر على النمو إلى حد كبير بتأثيره على مستوى الاستثمار ، غير أن ماورو في سنة 1997 أثبت أن البلدان التي يتفشي فيها الفساد تميل إلى تخفيض الاستثمار في رأس المال البشري بتخفيضها للإنفاق على التعليم، حيث أن الإنفاق على التعليم لا يوفر فرص للفساد المالي بحجم الفرص التي يوفرها الإنفاق الحكومي في المجالات التي تتطلب ضخ استثمارات مالية كبيرة مثل مشروعات البنية الأساسية .

و في دراسة أخرى أثبتت أن الفساد يؤثر بالسلب على الاستثمار وأنه مرتبط بشكل وثيق بنقص المنافسة في أسواق المنتجات، وأن هناك علاقة وثيقة بين انتشار الفساد وبين ضعف أداء منظومة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، وبعدم استقلالية الأنظمة القضائية، كما بين خبراء من البنك الدولي في دراسة أجريت سنة 2000 أن الفساد و أنشطة البحث عن الريع لها آثارا سلبية واسعة على التنمية الاقتصادية .

و بشكل أو بآخر يمكن القول أن الفساد يمثل عبءا ثقيلا وثمنا باهظا لأنشطة التنمية ومبادراتها من خلال تقليل الاستثمار المحلي والأجنبي وزيادة تكلفة رأس المال، وضعف كفاءة الاستثمار وبالشكل الذي يؤدي إلى[35] :

- تراجع معدلات الاستثمار و النمو الاقتصادي؛
- زيادة تكلفة الخدمات العامة وتقليل مستوى وجودة إتاحتها؛
- إهدار المال العام و رفع تكلفة المعاملات الاقتصادية وزيادة عدم التأكد في الاقتصاد الوطني.

و كدليل على الأثر السلبي الكبير لظاهرة الفساد على جهود التنمية الاقتصادية ومشروعاتها المختلفة يكفي الإشارة إلى ما أبرزته بعض الإحصائيات من أن قيمة الرشوة في العالم بلغت حوالي التريليون دولار أمريكي سنويا، وأن الفساد يؤدي إلي ارتفاع تكلفة الخدمة 10%، وإلى ارتفاع تكلفة التكوين الرأسمالي (المباني والمعدات) نتيجة العمولات التي تتراوح في بعض بلدان العالم الثالث ما بين 20% إلى 50% فوق التكلفة الأصلية [36].

كما أن الفساد يعد عاملا أساسيا في ارتفاع حجم التهرب الضريبي وزيادة حجم و معدلات القطاع غير الرسمي في المجتمع و بما يهدد الوضع الاقتصادي للدولة ويزيد من حدة وتواتر الأزمات المالية التي تواجهها [37].

و الأكثر من ذلك أن هناك دراسات ميدانية دقيقة قامت بها مؤسسات دولية حكومية وغير حكومية وتوصلت إلى أن تعثر برامج الإصلاح الهيكلي في الدول التي لم تستكمل مقومات البناء الديمقراطي يرجع في جانب كبير منه إلى انتشار الفساد و ذيوعه في تلك الدول [38].

بالإضافة إلى تلك الآثار الاقتصادية الفادحة للفساد على النمو و التنمية الاقتصادية ، فإن آثاره على التنمية والعدالة الاجتماعية و قيمها أشد وقعا وخطورة حيث يؤدي الفساد إلى[39] :

- ضعف التنمية الاقتصادية و الاستثمارات الأجنبية وسوء تخصيص الموارد العامة ، وتدني مستوى الخدمات العامة المقدمة للطبقات الفقيرة والمهمشة بصفة خاصة ، حيث أنه كلما وزعت المنافع العامة على أساس القدرة على الدفع كلما زادت معاناة الفقراء؛

- مواجهة الفقراء لأعباء اقتصادية ومالية أكبر من الأغنياء وبالشكل الذي يؤدي إلى التراجع المستمر لمستويات المعيشية بالنسبة لمحدودي الدخل وإلى تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتكريس حدة التفاوت الاجتماعي؛

- إحداث تغيرات فجائية في التركيبة الاجتماعية للمجتمع وضرب منظومة القيم الأخلاقية، وتشجيع الفوضى والسخط العام وعدم احترام القانون وتفشي القيم السلبية في المجتمع، وانتهاك حقوق الإنسان ؛

- تخريب الترابط المؤسسي في المجتمع، وإضعاف ثقة المواطنين في المؤسسات العامة، وتهديد الاستقرار الاجتماعي، وتدمير الركائز الأساسية للتنمية المستدامة ؛

- التسرب عبر الحدود الوطنية للدولة، والانتشار في شتى أرجاء العالم في صورة جرائم منظمة وعمليات غسيل الأموال ... وما إلى ذلك .

إن هناك علاقة وطيدة بين ضعف مؤسسات الموازنة العامة للدولة وانهيار قيم الحوكمة في تلك المؤسسات وبين درجة انتشار ظاهرة الفساد في المجتمع ، يأتي هذا مستندا على عاملين :

- العامل الأول : أن غالبية أنشطة وعمليات الموازنة العامة هي بالطبيعة حقلا خصبا لممارسة الفساد بكافة أشكاله وأنواعه ، فإجراءات تعيين الموظفين الحكوميين، وأنظمة المشتريات الحكومية للسلع والخدمات، وما يرتبط بذلك من عمليات للمزايدات والمناقصات العامة وعمليات التنفيذ للعقود العامة، وعمليات تخصيص الموارد وتقديم الخدمات العامة، وإدارة الصناديق العامة والدواوين والأنشطة شبه المالية العامة، وعمليات الصرف من أموال ومخصصات الطوارئ والاحتياطات العامة، والاستثمارات العامة، وبرامج دعم الفقراء، وإدارة أموال المنح والإعانات، وفرض الضرائب والرسوم والحقوق الجمركية وإدارة عمليات تحصيلها ، وأنظمة الخصخصة وإدارة أموالها، تنطوي جميعا على ترتيبات مؤسسية تدخل في دائرة عمليات الموازنة العامة وأنشطتها، وفي ذات الوقت الذي تمثل فيه تلك الترتيبات أهم المجالات التي يجمع الخبراء والمتخصصون على انتشار الفساد في إجراءاتها و عملياتها المختلفة .

إذا فدليل انتشار الممارسات الفاسدة في أنشطة و عمليات الموازنة العامة أبرزت إحدى الإحصائيات أن إجمالي حصيلة الضرائب المسددة في إحدى الدول الإفريقية لا يتجاوز 28% من إجمالي حصيلة الضرائب التي يتعين تحصيلها ، وهو ما يعنى أن خسائر هذه الدولة في الموارد الضريبية وحدها بسبب الفساد يزيد على 70% ، وأن نسبة العقود التي تبرم من خلال ممارسات يشوبها أوجه الفساد في إحدى الدول العربية تتراوح ما بين 20- 70%[40].

- العامل الثاني : أن أداء الموازنة العامة هو انعكاس لأداء الحكومة ، وأن الحكومة هي المرجعية التي يقتدي بأدائها الفاعلون الآخرون في المجتمع، وبالتالي فإن أداء مؤسسات الموازنة وعملياتها يكون له تأثير كبير على أداء المؤسسات

المجتمعية المختلفة ، وبما يعنى أن ضعف أداء مؤسسات الموازنة يكون له تأثير سلبي كبير على أداء كافة مؤسسات المجتمع على اختلاف أنواعها، ومن ناحية أخرى فإن تفعيل قيم ومحددات الحوكمة عبر مؤسسات وعمليات الموازنة العامة يكون له تأثيرا كبير على تفعيل تلك القيم والمحددات في المؤسسات المجتمعية المختلفة وخاصة منظمات ودوائر الأعمال العامة والخاصة[41].

فبالتالي يمكن القول أنه إذا كان الفساد سببا رئيسيا ودافعا هاما من دوافع تبني مفهوم الحوكمة ، فإن حوكمة الموازنة العامة هي الركيزة الرئيسية للحد من الممارسات الفاسدة في المجتمع ، باعتبار أن أنشطة الموازنة و بصورة عامة هي أهم مجالات ممارسة الفساد بشتى أنواعه ، ومن هنا فإن وضع الأطر والممارسات التي تعزز الشفافية وسلطة القانون وتعميق المشاركة من المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرارات والسياسات الموازنية المختلفة من شأنها أن تعزز فاعلية المساءلة وتحد من فرص الفساد وأن توجد آليات واضحة يمكن من خلالها الإبلاغ عن الممارسات الفاسدة وتتبع النتائج التي ترتبت على تلك الممارسات، وأن تفعل آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية من قبل المستفيدين من النفقات العامة المخصصة للمشروعات المختلفة وعن جودة الخدمات العامة المقدمة ، وبالشكل الذي يسهم في محاربة الفساد بشكل كبير في عمليات ومؤسسات الموازنة والمؤسسات المجتمعية بصورة عامة فيعزز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ويضبط مسار التنمية المستدامة للمجتمع.

و لقد أكدت عدة دراسات تلك النتائج حيث بينت الدور المحوري الذي تلعبه شفافية الحكومة ومؤسسات الموازنة في الحد من الفساد، إن شفافية المالية العامة وإتاحة المعلومات عنها للجمهور والبرلمان تحسن من فاعلية المساءلة ومن ثم تؤدي بشكل غير مباشر إلى تقوية بيئة الحوكمة و الحد من الفساد .

خاتمة:

إن جوهر فكرة الحوكمة تستهدف تطوير البيئة المؤسسية التي تحدث فيها التنمية من خلال تفعيل قيم الشفافية والمساءلة و إرساء سلطة القانون و تعميق المشاركة بين الفاعلين في تلك البيئة بهدف محاربة الفساد على اختلاف أنواعه من أجل تحقيق الإدارة الرشيدة لمنظومة التنمية، ومن شأن حوكمة الموازنة العامة و تحقيق فاعلية المساءلة بمؤسساتها المختلفة أن يؤدي إلى ضبط مسار التنمية المستدامة من خلال محاور أساسية أهمها دفع عجلة التنمية الاقتصادية و تحقيق العدالة الاجتماعية.

الهوامش:

1 - United Nations Development Programs, **Good Governance, Development Human, Durable**, New York,1994,P 03.

2- راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، مشروع لدعم التكامل الإفريقي**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية،جامعة القاهرة 2005،ص 23 .

3- مصطفى كامل السيد ، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية،جامعة القاهرة،2006،ص40.

* DAC : Development Assistance Committee.

4 - Abdellatif. Adel, **Good Governance and its Relationship to Democracy and Economic Development** , UNDP, Workshop IV, Democracy, Economic, Development and Culture, Republic of Korea, 2003, P 22.

5 - Asian, Development Bank, **Governance : Sound Development Management** , Manila , Philippines , 1996.p08

6- مصطفى كامل السيد ، مرجع سابق ،ص42 .

7- سلوى شعراوي جمعة، سلوى شعراوي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع : إشكاليات نظرية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2001، ص09 .

8- Abdellatif. Adel, Op.cit, PP 23 ,24.

9- مصطفى كامل السيد ، مرجع سابق ،ص46 .

10- يوسف زدام، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي2002-2004، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير**، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2006- 2007،ص16 .

11- فرجاني نادر، **الحكم الصالح رفعة العرب في إصلاح الحكم في البلاد العربية**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 256، جوان 2000 ،ص17 .

12- مصطفى كامل السيد ، مرجع سابق ،ص48 .

13- راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2005 ،ص30 .

14- زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية : قضايا وتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،جامعة الدول العربية، القاهرة،2003 ،ص 89 .

15- سمير عبد الوهاب، **المشاركة الشعبية في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع- دراسة لبرنامج شروق**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة ، 2001 ،ص257 .

16- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، نيويورك، نوفمبر1998، ص 21 .

17- يوسف زدام، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2007،ص67 .

18- سامح فوزي ، **المساءلة والشفافية- إشكاليات تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، القاهرة، 1999 ، ص33 .

19- ليلى مصطفى البرادعي، **المساءلة في إطار مفهوم إدارة الشؤون الدولة والمجتمع دراسة لدور هيئة الرقابة الإدارية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، 2001، ص409.

20 - KraFchik.Warren and Joachim Wehner, **The Role Of Parliament In The Budgetary Process, South African Journal Of Economic**, December 2004.p360

21 - Asian. Development Bank, Op.cit, P 55.

22 - Abdellatif Adel M, Op.cit, P 66.

23- حسن كريم، **ملف الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، السنة27، العدد309، نوفمبر 2004، ص43.

24- منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، **التقرير السنوي** ، OECD ، 2003 ، ص20 .

25- منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، مرجع سابق ، ص21 .

26- علا الخواجة، **دراسة المفهوم حوكمة الشركات بالإشارة إلى الحالة المصرية**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية،جامعة القاهرة 2006 ص233 .

27- سميحة فوزي ، **تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية**،المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، ورقة عمل رقم82 ،2003 . ، ص05 .

28- علا الخواجة ، مرجع سابق ، ص235 .

29- سميحة فوزي ، مرجع سابق ، ص09 .

30- يحي محمد، **حوكمة الشركات : مصداقية المعلومات ومدى الالتزام في إعدادها ومراجعتها**، بحث مقدم لوقائع ملتقي "الإطار المحاسبي والإفصاح لهيكل حوكمة الشركات" ، القاهرة ، يناير2003 ، ص17 .

31- يحي محمد ، مرجع سابق ، ص19 .

32- داود خير الله، **الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها،مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،السنة27،العدد2004،309 ،ص67

33- حسن نافعة، **دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد310، 2004، ص ص94،93 .

34- محمود عبد الفضيل، **مفهوم الفساد ومعاييره،مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد309، 2004، ص34 .

35- داود خير الله ، مرجع سابق ، ص69 .

36- عادل عبد اللطيف، **الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: إطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي ومعالجتها** ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد309 ، تشرين الثاني- نوفمبر2004 ، ص 95 .

37- محمود عبد الفضيل ، مرجع السابق ، ص 35 .

38- حسن نافعة ، مرجع السابق ، ص 94 .

39- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع السابق، ص ص41،40 .

40- حسن نافعة، مرجع السابق ، ص 95 .

41- داود خير الله ، مرجع السابق ، ص71 .